الانتخابات ومرحلة الاختبارات المتبادلة

ربعي المدهون

يبدو ان قطارات التسوية المنطلقة من المحطات الرئيسة الثلاث، الاميركية والاسرائيلية والفلسطينية، مرشّحة، جميعها، للمرور بمحطة الانتخابات البلدية، أو السياسية العامة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولأن هذه المسألة تثير خلافات بين الأطراف الثلاثة، بين ان تكون محطة في تسوية شاملة، أو ان تكون التسوية بعينها والمحطة الاخيرة في سفر الجميع، وبين ان تكون مجرد نقطة مرور لا تستحق التوقف؛ فهي تمثّل الجامع المشترك المختلف عليه، وليس المتفق بشأنه.

الى ما قبل اعلان م.ت.ف. الاستقلال الوطني الفلسطيني، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، كانت الانتخابات البلدية، في الضفة والقطاع، مطلباً وطنياً، وهدفاً له مقوّماته وما يبرره في سياق الاهداف الوطنية الأخرى، باعتباره خطوة على طريق الحل الوطني للمسألة الفلسطينية، وليس باعتباره الحل الوطني بعينه. وبهذا المعنى، مثّلت الانتخابات، في حينه، مرحلة تكتيكية في سياق العمل الوطني الاستراتيجي العام ككل. وكان هذا الاعتبار هو الشرط الموضوعي الذي استندت اليه القيادة الوطنية الموحّدة، في الضفة والقطاع، في رفعها شعار الانتخابات، ووضعه بين أبرز، وأهمّ، شعاراتها الوطنية ومطالبها الأخرى، من دون ان تقرن ذلك بأي مساومة، أو محاولة لاعتبار هذا المطلب ثمناً للانتفاضة، أو السعي الى استبدال أحدهما بالآخر، أو وضعهما في تعارض مباشر في الوقت عينه. غير ان الربع الأخير من العام الأول من عمر الانتفاضة شهد تحوّلات سياسية ودبلوماسية بالغة الأهمية، أزاحت من على طريقها موضوع الانتخابات الذي كفّت غالبية الاطراف المعنيّة عن التحدث عنه، أو حتى «استغابته»؛ وعادت، هي عينها، الى هذا الحديث و«الاستغابة» بعد استقرار حركتها السياسية ودخولها مجرى «التفاهم» العام. فقد مثّلت القرارات الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة، الاستثنائية، للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عُقدت في الجزائر، ما بين ١٢ ـ ١٥/١١/١٩٨٨، انعطافاً كبيراً في سياسة م.ت.ف. لم يخل من مواقف دراماتيكية في ظاهرها، وان كانت تحتفظ بدلالات عميقة في جوهرها. إذ اعترف المجلس، بصورة غير مباشرة، بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وندّد بالارهاب، فاتحاً، بذلك، الباب للتطورات السياسية اللاحقة. فكان هذا التحوّل، في جانب منه، تجاوباً مقبولاً من الأوساط الفلسطينية مع التطورات الاقليمية والدولية التي تشهد، منذ مدة، انفراجاً كبيراً في علاقات القوى العظمى، وضع المقدمات الضرورية لحل النزاعات الاقليمية في أكثر من منطقة، مثّلت، حتى وقت قريب، بؤراً للتوتر الدائم في العالم؛ وكان، في جانبه الآخر، صيغة للردّ على التطوّرات المحتملة في منطقة الشرق الاوسط، التي لا تزال تمثّل احدى أكبر بؤر التوتّر في العالم. وبدا، من سياق التطورات اللاحقة، ان م.ت.ف. استهدفت تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، لكي تتمكّن من احداث المزيد من التغييرات؛ وهو ما انعكس، بقوة، في ثلاثة من مواقع ومحطات